

# الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون  
البند ٣٩ (ب) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/59/479 و Corr.1)]

### ٢١٧/٥٩ - تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في إعادة التأهيل إلى إثيوبيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٤/٥٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عن تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى إثيوبيا،

وإذ تشير أيضا إلى مبادرات الأمين العام لتحسين الأمن الغذائي، بما في ذلك تعيين مبعوث خاص للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي،

وإذ يساورها القلق إزاء الجفاف المتكرر الذي ما زال يؤثر في الملايين من جراء الضعف الخطير للمحاصيل في الأجزاء المعرضة للجفاف من البلد، وفي المناطق الرعوية التي لديها بنية تحتية ضعيفة وقدرات إنمائية منخفضة،

وإذ تضع في اعتبارها نداء عام ٢٠٠٥ المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا لتقديم المساعدة الطارئة إلى إثيوبيا لتلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية للأسر المعوزة، للحيلولة دون تفاقم الأزمة الإنسانية الحالية،

وإذ تلاحظ بقلق شديد الاحتياجات الإنسانية الكبيرة والمستمرة في مجالات مثل الصحة والمياه وسوء التغذية الحاد، التي ما زالت موجودة في أجزاء من البلد،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أيضا الحالة الإنسانية الوخيمة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الطويلة الأجل،

وإذ تسلّم بأن استمرار مشكلة انعدام الأمن الغذائي مرتبط بعدم إحراز تقدم كاف في تحقيق النمو الريفي، وإبقائه عند المستويات المطلوبة لبناء أصول الأسر المعيشية والأصول المجتمعية اللازمة للتصدي لمختلف الصدمات التي تسبب الأزمات الغذائية،

وإذ تؤكد على ضرورة التصدي للأزمة، مع مراعاة أهمية التحول من الإغاثة إلى التنمية، ومع التسليم بالأسباب الهيكلية الكامنة وراء الجفاف المتكرر في إثيوبيا،  
وإذ تدرك أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية، وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تنمية طويلة الأجل، إنما تقع على عاتق حكومة إثيوبيا، مع مراعاة الدور المهم الذي يقوم به المجتمع الدولي،

وإذ تؤكد أهمية إنشاء نظام إنذار مبكر قوي للاحتياجات الغذائية وغير الغذائية على حد سواء، من أجل التنبؤ على نحو أفضل بالكوارث، والتصدي لها في وقت مبكر بقدر الإمكان والتقليل من عواقبها،

#### ١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام<sup>(١)</sup>؛

٢ - ترحب بالجهود المنسقة والتعاونية التي تبذلها حكومة إثيوبيا، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومجتمع المانحين، والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى، لاستجابتها في الوقت المناسب وعلى نحو سخي لنداء عام ٢٠٠٤ المشترك؛

٣ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يستجيب في الوقت المناسب لنداء عام ٢٠٠٥ المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا لتقديم المساعدة الطارئة إلى إثيوبيا، التي تغطي الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية؛

٤ - ترحب بجهود حكومة إثيوبيا والمجتمع الدولي والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، لتعزيز الآليات القائمة للتصدي لمثل هذه الحالات الطارئة، وتقدير مساعيهم لزيادة توافر الغذاء عن طريق شراء ما ينتج منه محليا، ولضمان وصول الأسر المعوزة إلى مرافق الغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي والحبوب والخدمات البيطرية، وتشجع حكومة إثيوبيا بشدة على مواصلة هذه الجهود؛

٥ - تؤكد على ضرورة معالجة الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي، ومسائل الإنعاش، وحماية الأصول، والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة، وترحب، في هذا الصدد، بالبرنامج الذي أعده تحالف الأمن الغذائي في إثيوبيا، وتشجع المجتمع الدولي على دعم هذا التحالف في تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في كسر دائرة الاعتماد على المعونة

(١) A/59/293.

الغذائية خلال فترة الثلاث إلى الخمس سنوات المقبلة، الأمر الذي من شأنه تمكين خمسة عشر مليوناً من المستضعفين من العمل في أنشطة إنتاجية مستدامة؛

٦ - **ترحب** بخطة عمل مجموعة البلدان الثمانية بشأن إنهاء دورة المجاعة في القرن الأفريقي، وتتطلع إلى تنفيذها بأكملها؛

٧ - **تشجع** حكومة إثيوبيا على مواصلة تعزيز جهودها لمعالجة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء تكرار تهديدات الجفاف في إطار برنامجها الشامل للتنمية الاقتصادية؛

٨ - **تهيب** بجميع شركاء التنمية العمل، بالتعاون مع حكومة إثيوبيا، على إدماج جهود الإغاثة في الإنعاش وحماية الأصول والتنمية الطويلة الأجل، بما في ذلك الخيارات الهيكلية والإنتاجية اللازمة لحفز النمو الريفي المعجل، والتصدي للأسباب الكامنة وراء الجفاف المتكرر في إثيوبيا، وذلك على نحو يكون، في جملة أمور، متفقاً مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر، بما في ذلك الاستراتيجيات الرامية إلى منع وقوع مثل هذه الأزمات في المستقبل، التي تحسن قدرة السكان على التكيف؛

٩ - **ترحب** بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام بتعيين مبعوث خاص للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي، من أجل حشد الموارد لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي ولتوجيه التنمية المستدامة في المناطق المتضررة؛

١٠ - **تدعو** مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة إلى مواصلة جهوده المبذولة لتنسيق وتطوير استجابة استراتيجية للاحتياجات الإنسانية المتكررة في إثيوبيا، والنظر في طرق تعزيز حشد المساعدة الغوثية الطارئة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية في إثيوبيا؛

١١ - **تحيط علماً** بالتقرير المتعلق بتقييم الاستجابة للحالة الطارئة في إثيوبيا في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الذي اشتركت في إعداده حكومة إثيوبيا مع شركاء المساعدة الإنسانية، وتحت حكومة إثيوبيا والمناخين وكل الجهات الأخرى صاحبة المصلحة على تنفيذ توصياته؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٥

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤